خلال زيارة ميدانية إلى «الدعية»

محافظ «العاصمة»: محاربة العقارات والأبنية المتهالكة والمخالفة واجب وطني

الشيخ طلال الخالد خلال زيارته الميدانية إلى منطقة الدعية

الشمري: خطورة التمديدات الكهربائية المخالفة على الشبكة والساكن تستوجب قطعها

وصف محافظ "العاصمة"، الشيخ طلال الخالد، محاربة العقارات والأبنية المخالفة والمتهالكة وإخراج العزاب من السكن الخاص والنموذجي "بالواجب الوطني"، معتبراً أن هذا الاجراء هو أقل ما يمكن تقديمه لوطننا الغالي الكويت..

جاء كلام الخالد على هامش الزيارة الميدانية التي أجراها مساء أمس الأول، إلى منطقة الدعية ورافقه بها رئيس فريق طوارئ بلدية العاصمة زيد العنزي وأعضاء الفريق، ونائب رئيس الضبطية القضائية في وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة المهندس أحمد الشمري ، أن فريق الضبطية القضائية التابع لوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة يقوم بمعاينة العقارات وخاصة ذات الكثافة السكانية العالية من الاخوة الوافدين والتحقق من سلامة التمديدات الكهربائية، حيث لاحظنا عدد كبير من التعديات والتجاوزات في العقارات المستأجرة من خلال تقسيمها الى غرف كيربي وقواطع غير منظمة تشكل خطراً على سلامة الشبكة الكهربائية وعلى القاطنين أنفسهم، ويتم قطع التيار الكهربائي عن المتجاوزين استناداً إلى القانون 48 لسنة 2005 والقرار الوزاري 121 لسنة 2017 وحسب تقدير الضابط القضائي في تلك الحالة و خطورة التمديدات الكهربائية المخالفة.

لاسيما التي تتكدس بها العمالة الوافدة والعزاب وتمهد إزالتها ووقفها إلى إعادة طبيعتها في السكينة والطمأنينة لساكنيها.

وأوضح أن جولتنا تأتي استكمالاً للحملات التي أطلقناها وفق المخطط الزمني لخارطة الطريق التي رسمناها، مؤكداً على أن المحافظة لن تقبل بالانتهاكات والتعديات التي تتم في السكن الخاص والنموذجي لاسيما سكن العزاب.

وحول نتائج جولته الى منطقة الدعية، قال الخالد: إنه بالتعاون والتنسيق مع وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة تم قطع التيار الكهربائي لعدد (4) عقار لوجود تمديدات كهربائية تشكل خطراً على الأرواح والممتلكات وتستنزف المال العام الى جانب سكن العزاب.

من جهته قال نائب رئيس

جامعة الكويت.. لقاء تنويري لأعضاء هيئة التدريس الجدد

د. بدر البديوي متحدثاً

جانب من اللقاء التنويري

نظم مكتب نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية بجامعة الكويت لقاءه التنويري لأعضاء هيئة التدريس الجدد تحت رعاية وحضور مدير جامعة الكويت بالإنابة الأستاذ الدكتور بدر البديوي، والذي عقد خلال الفترة من 18–19 أكتوبر لسنة 2021، وشارك بتقديم الورشة كل من الأستاذ الدكتور مشاري العيفان القائم بأعمال نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية والدكتورة نورية الكندري مساعد نائب مدير الجامعة للأبحاث لتحليل وتطوير الأبحاث، والدكتور مشعل الغربللي القائم بأعمال عميد القبول والتسجيل، والدكتورة رواء الجارالله مساعد نائب مدير الجامعة لشؤون التقييم والقياس، والأستاذ الدكتور عبد الفضيل محمد أحمد أستاذ القانون الخاص بكلية الحقوق، والدكتور أنوار الإبراهيم مساعد مدير البرنامج الإنشائي، والدكتور ضاري الحويل القائم بأعمال مساعد نائب مدير الجامعة للتطوير المؤسسي وكان هذا اللقاء من تنظيم وإشراف الدكتور فهد الفضلي مساعد نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية.

وافتتح الأستاذ الدكتور بدر البديوي، مدير جامعة الكويت بالإنابة، اللقاء التنويري بتهنئة أعضاء هيئة التدريس الجدد بمناسبة انضمامهم لأسرة جامعة الكويت وهذا الصرح الأكاديمي ذو المكانة العالمية المتميزة، متمنياً لهم النجاح والتوفيق بما يخدم هذا الوطن وأبنائه، مؤمناً ومثمناً بدور أعضاء هيئة التدريس في تطوير مخرجات الجامعة من طلبة متميزين وأبحاث تضيف لهذا المجتمع، وذلك بما يتوافق ويسهم في تحقيق رؤية دولة الكويت "كويت جديدة 2035" التي ترتكز في أهم جوانبها على تنويع مصادر الدخل القومي والتحول إلى الاقتصاد المعرفي الذي يصب في اقتصاد البلد، وكون جامعة الكويت هي الجامعة الحكومية الوحيدة القائمة فتتحمل بذلك مسؤولية كبيرة في صناعة المعرفة والابتكار. وهنأ الأستاذ الدكتور مشاري العيفان القائم بأعمال نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية الأسرة الجامعية بانضمام نخبة من أعضاء هيئة التدريس الجدد، متمنياً لهم التوفيق والسداد في حياتهم العلمية والعملية القادمة، وذكر أ. د العيفان أن هذا اللقاء التنويري يهدف لإفادة الأساتذة الجدد خاصة بما يتعلق بالمجلات العلمية بجوانبها الأربعة من حيث الأهمية كالترقيات، والجوائز، والانتاجية العلمية على مستوى نظام دعم الأبحاث، ومجلات النشر العلمي التابعة لجامعة الكويت، منوهاً لأهمية دور البحث العلمي الخاص بأعضاء هيئة التدريس بشقيه الفردي أو المشترك الذي بدوره يصب في مصلحة المؤسسة الأكاديمية.

وتطرقت الدكتورة نورية الكندري مساعد نائب مدير الجامعة للأبحاث بحديثها إلى المحاور الرئيسية التي تفيد أعضاء هيئة التدريس وتكمل بدورها رؤية جامعة الكويت ورسالتها، مشيرة إلى أن الجامعة تطمح بأن تكون أفضل جامعة بحثية بالمنطقة، كما تطرقت د. الكندري في حديثها إلى قطاع الأبحاث والأنظمة والقواعد التي تخص البحث العلمي من حيث أنواع المشاريع والدعم المادي ومستويات التمويل والتحفيز والجوائز التشجيعية كجائزة الباحث المتميز والباحث الشاب، بالإضافة إلى المجلات المحكمة المعتمدة وكيفية الدخول للبوابة الإلكترونية لقطاع الأبحاث للاستفادة من الخدمات المقدمة لأعضاء الهيئة التدريسية.

وفي نفس السياق ذكر الدكتور مشعل الغربللي القائم بأعمال عميد القبول والتسجيل بكل ما يتعلق بلائحة المقررات وضوابط الجدول الدراسي، والعبء الدراسي المتعلق بعدد الوحدات الدراسية، والعبء التدريسي المتعلق بساعات الاتصال النظرية، بالإضافة للأمور العملية كالحضور والغياب والتقييم وتأجيل الاختبارات ورصد الدرجات والتظلمات وكل ما يتعلق بإدارة المقرر الدراسي وفق اللوائح والأنظمة الخاصة بجامعة الكويت، مشيراً إلى أهمية قراءة اللوائح والقوانين قبل بداية الفصل الدراسي ليكونوا على دراية تامه بها قبل تطبيقها عملياً.

وفي هذا الصدد عرفت الدكتورة رواء الجار الله مساعد نائب مدير الجامعة لشؤون التقييم والقياس بالخدمات التي يقدمها مكتب م. ن. م. للتقييم والقياس و التركيز على أنواع التقييم التي يتم من خلالها تقييم عضو هيئة التدريس و المقرر، بالإضافة إلى المهارات و الأدوات التي تمكنه من الحصول على النتائج المرجوة خلال عملية التقييم. كما تم استعراض المعايير الخاصة بالتقييم للتعليم الاعتيادي و التي تشمل أساليب التدريس والالتزام و المواظبة و أساليب تقييم الطالب، و كذلك معايير التقييم عن بعد للمقررات التي ستدرس عن بعد خلال هذا الفصل.

واختتمت الحديث بالتعريف بالخدمات التي يقدمها المكتب: كتصحيح الاختبارات الموحدة من خلال المسح الضوئي، وتقديم الاستشارات للدراسات البحثية والمسحية والإحصائية.

ومن جهته أوضح الأستاذ الدكتور عبد الفضيل محمد أحمد أستاذ القانون الخاص بكلية الحقوق قواعد الترقيات الموحدة لنظام الترقيات بجامعة الكويت، ونظام اعتماد المجلات العلمية، والتظلمات، مشيرًا بحديثه إلى عناصر الترقيات الثلاث المتمثلة بالإنتاج العلمي (البحث العلمي)، والتدريس، وخدمة المجتمع عن طريق المشاركة باللجان، منوهً بأن نظام الترقيات يشترط على أعضاء هيئة التدريس نشر بحوث كاملة في مجلات علمية محكمة ومجلات عالمية محكمة.

ومن جانبها استعرضت الدكتورة أنوار الإبراهيم مدير البرنامج الإنشائي لمدينة صباح السالم الجامعية كافة المعلومات التي يحتاجها أعضاء هيئة التدريس الجدد للوصول الى الحرم الجامعي الجديد، موضحة الطرق المؤدية للحرم والبوابات المؤدية للكليات، بالإضافة إلى المرافق والخدمات التي تقدمها المدينة الجامعية مستعينة بعرض مرئي يوضح جميع مرافق ومباني مدينة صباح السالم الجامعية.

واستعرض الدكتور ضاري الحويل القائم بأعمال مساعد نائب مدير الجامعة للتطوير المؤسسي، أهداف برنامج التدريس المتميز التابع لمكتب مدير الجامعة للشؤون العلمية، وتماشيها مع رؤية جامعة الكويت الإستراتيجية، نحو نشر ثقافة التدريس المتميز. وتطرق د. الحويل اثناء حديثه إلى الدور الرئيس الذي يلعبه مركز الابتكار في نشر ثقافة الإبداع والابتكار على مستوى الجامعة والعمل على تحويل الفكر الابداعي الى واقع ابتكاري. داعياً الحضور للاستفادة من الخدمات المقدمة من برنامج التدريس المتميز ومركز الابتكار وما يقدمونه من ورش، وحلقات نقاشية، ودورات وندوات لتطوير الكوادر البشرية.

الجزاف: 9 دورات لبناء القدرات والتنمية البيئية المستدامة

«حماية البيئة» تعلن ملامح برنامجها التدريبي البيئي التخصصي

أعلنت الجمعية الكويتية لحماية البيئة، أبرز ملامح برنامجها التدريبي البيئي التخصصي المزمع تنظيمه خلال شهري فبراير ومارس المقبلين بمركز صباح الأحمد للتدريب البيئي التابع للجمعية بمشاركة ممثلي العديد من الوزارات والهيئات الحكومية والمنظمات المدنية والكليات والمعاهد الكويتية والعربية.

وقال م. عبدالأمير الجزاف نائب رئيس الجمعية: إن البرنامج التدريبي يشمل (9) دورات تخصصات في مجالات "القواعد السبع الأكثر فاعلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البيئة، والإعلام المرئي البيئي وتوثيق الحياة الفطرية، والعلاقة بين استخدامات الأراضي وفقدان التنوع الأحيائي، وتحليل وضع السياسات البيئية ومواءمتها مع الخطط التنموية "، فضلا عن دورات "تطبيقات الاستشعار عن بعد واستخداماتها في مكافحة التصحر، والتخطيط البيئي الاستراتيجي، والتحديات الإقليمية في التصدي للتغيرات المناخية، والمحافظة على نباتات الكويت الفطرية، وإدارة المناطق المحمية".

وبيّن م. الجزاف أن الدورات التسع يقدمها أكاديميون خبراء في الشأن البيئي والتنمية المستدامة، مضيفا أن "البرنامج يتضمن مشاركة ممثلين عن الجهات الحكومية والمنظمات المدنية في دولة الكويت من المعنيين بموضوعات البرنامج التدريبي، ومشاركة (450) متدربا من تلك الجهات بواقع (50) مشاركا كويتيا لكل دورة، ومشاركة العديد من الجامعات والمعاهد الكويتية والخليجية والعربية، فضلا عن اعتماد التوصيات والمقترحات بنهاية كل دورة لتقديمها إلى الجهات المعنية".

وأوضح أن "البرنامج التدريبي يعتمد على اسلوب التشويق في عرض العديد من محاوره من خلال دورات تفاعلية بين الخبراء والأكاديميين والمتدربين، ويتضمن البرنامج العديد من العروض المرئية المصاحبة للحصص التدريبية، بالاضافة إلى طرح قضايا ذات علاقة بمحتوى كل دورة وعبرها يفسح المجال للمتدربين والمشاركين في طرح رؤاهم انتهاءا بمساهمتهم في تقديم حلول وتوصيات، وكما يتعمد الأكاديميون والخبراء طرح مسائل نقاشية بصورة أسئلة تتناول محتوى مشمول بالدورة وذلك لإتاحة المجال لتوسيع حلقة النقاش مما يوفر تبادل خبرات ومعلومات".

وذكر م. الجزاف أن "البرنامج التدريبي يستهدف نشر المعرفة والثقافة البيئية ويعزز من بناء القدرات لدى العديد من قطاعات وفئات المجتمع خاصة لدى الناشئة والشباب، وقد خصصته الجمعية للفئات العمرية المتوسطة والكبيرة ومن الجنسين ضمانة لتوسيع قاعدة المشاركة تعميما للفائدة وتحقيقا للهدف العام وهو نشر صحيح الثقافة والمعرفة البيئية".

م. عبدالأمير الجزاف

«بنك الطعام» يطلق مشروع «العشيات 4» للأسر المتعففة بالتعاون مع «أمانة الأوقاف»

أطلق البنك الكويتي للطعام والإغاثة مشروع (مصرف العشيات 4) بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف لتوزيع كوبونات مشتريات بالإضافة إلى توزيع مواد غذائية على 20 ألف فرد من الأسر المتعففة والمحتاجة في الكويت.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة البنك مشعل الأنصاري: إن هذا المشروع الخيري المميز يوفر للأسر المتعففة احتياجاتها من المأكل والمشرب إذ يتم تقديم المساعدات من خلال قاعدة بيانات لدى البنك يتم تحديثها باستمرار ومزودة بمعلوماتهم.

وأكد الأنصاري حرص البنك على العمل المؤسسي من خلال عمل خطة شاملة للمشروع تضم آلية التنفيذ وطرق التوزيع للأسر المحتاجة لافتا إلى أنه من أضخم المشاريع الخيرية التي تم تنفيذها بالتعاون مع جهة حكومية لخدمة العمل الخيري في الكويت.

«التربية»: لا أخطاء في مناهج التربية الإسلامية للصف الحادي عشر

أكد الوكيل المساعد لقطاع البحوث التربوية والمناهج في وزارة التربية صلاح دبشة أن ما يطرح عبر وسائل التواصل حول وجود خطأ في مادة التربية الإسلامية للصف الحادي عشر، غير صحيح.

وأوضح دبشة أن الموضوع المثار قديم وتحديداً في بدايات عام 2016، وجاء ضمن أوراق العمل المضافة إلى جهاز التابلت لمادة التربية الإسلامية في الصف الحادي عشر، ولم يكن معتمداً من أي جهة رسمية في الوزارة ولا علاقة للكتاب المدرسي به.

وبيّن أن وزارة التربية في ذلك الوقت قامت باتخاذ ما يلزم ومعالجة الموضوع وتعديل ما ورد فيه والانتهاء منه، وذلك قبل 5 سنوات ونصف السنة، مشيرًا إلى أن الوزارة لا علاقة لها بما يطرح حالياً في هذا الأمر، وأن مناهجنا الحالية سليمة ولا يوجد بها أي شيء من هذا القبيل.

بعد اجتماع مشترك بين ممثلين عن النيابة العامة والديوان الوطني لحقوق الإنسان

الفريح: ضرورة مسارعة الجهات الحكومية المعنية في إنشاء مراكز إيواء الطفل

جانب من الاجتماع

شددت رئيسة لجنة حقوق الطفل للديوان الوطني لحقوق الإنسان، الدكتورة سهام الفريح، على ضرورة مسارعة الجهات الحكومية المعنية في إنشاء مراكز إيواء الطفل إنفاذاً للقانون رقم 21 لسنة 2015 لحقوق الطفل و ذلك لما تشكله تلك المراكز من ضمان لحماية الأطفال من المخاطر. وأشادت الفريح، بالدور المحوري الذي تلعبه النيابة العامة في تحصين حقوق الأفراد تماشيا مع واجبها الدستوري عقب اجتماع مشترك عقد بين ممثلي عن النيابة العامة، الذين ترأسهم المحامي العام الأول المستشار بدر المسعد و ممثلي الديوان الوطني لحقوق الإنسان أعضاء لجنة حقوق الطفل.

وتناول الجانبين الوسائل الناجحة لصيانة حقوق الطفل وضرورة التوعية المجتمعية لتحصين تلك الفئة من مخاطر الاعتداءات النفسية و الجسدية وذلك انطلاقا من التوعية المجتمعية التي تهدف الى تحصين حقوق الاطفال الضحايا عبر محاكمات جنائية ناجزة. وهو الأمر الذي شدد عليه المستشار بدر المسعد باهمية اتباع النيابة العامة للاجراءات القانونية في قضايا الاحداث تحديدا و لعل ابرزها تمكين المحامي من حضور التحقيق و تأكيد السرية الكاملة لبيانات القضايا.

وهذا ما أكده رئيس النيابه يوسف السميط ان النيابة العامة باعتبارها الامينة على الدعوى العمومية فانها تتصدى لقضايا الاعتداء على الطفل وفق الاختصاص القانوني الذي رسمته التشريعات الجنائية.

ومن جانب الديوان الوطني لحقوق الإنسان، أشارت عضو لجنة حقوق الطفل عذراء الرفاعي إلى أهمية الاستفادة من التجارب الإقليمية و الدولية لتعزيز حقوق الطفل.

وشدد عضو لجنة حقوق الطفل بالديوان خالد الردعان حرص أعضاء اللجنة على معرفة مستجدات القضايا التي تقع بالمخالفه لأحكام قانون الطفل. و يحرص الديوان الوطني لحقوق الانسان ممثلا باللجنه على مد جسور من التواصل و التعاون بين مؤسسات الدولة المعنية بحقوق الطفل، كما ذكرت عضو لجنة الطفل تهاني الطيار . و اختتم المستشار المسعد الاجتماع، مثنياً على دور لجنة حقوق الطفل بالديوان الوطني لحقوق الانسان في ترسيخ حقوق الطفل و نشر الوعي المجتمعي .